«الوطني»: 5٪ نمو الائتمان في 2012.. والأفضل منذ 2009

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني ان التحسن في نشاط الائتمان الاستهلاكي والائتمان الممنوح إلى قطاع الأعمال من غير المؤسسات المالية أدى إلى تعزيز نمو الائتمان إلى 5٪ خلال العام 2012 ليسجل أفضل مستوى له منذ العام 2009، وذلك على الرغم من الانخفاض البسيط الذي شهده في شهر ديسمبر، فيما استمرت الودائع الخاصة بالدينار في النمو مع تركز معظم هذا الارتفاع في الودائع تحت الطلب، كما استمرت البنوك في التمتع بمستويات عالية من السيولة ما دعم المسار التراجعي لتكلفة التمويل، وقد أنهى عرض النقد العام على وتيرة نمو جيدة حيث حقق عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) نموا بلغ 6,5٪ لكامل العام، 2012 فيما بلغ نمو عرض النقد بمفهومه الاوسع (ن 2) 18٪ خلال العام.

وقال التقرير ان حجم الائتمان القائم للمقيمين على نحو طفيف انخفض بمقدار 24 مليون دينار في شهر ديسمبر، لينهي العام عند 26,9 مليار دينار، لكن بالنسبة لكامل العام 2012، ارتفع الائتمان بقيمة 1,3 مليار دينار، وذلك مع تسارع نمو كل من الائتمان الاستهلاكي (من 9,5٪ في العام 2011 إلى 16,6٪ في العام 2012) والائتمان الممنوح إلى قطاع الأعمال من غير المؤسسات المالية (من 1,9٪ إلى 4,2٪).

وأشار التقرير الى ان

حجم الائتمان القائم للمقيمين انخفض بمقدار 24 مليون دينار في شهر ديسمبر

البيانات النقدية ـ ديسمبر 2012

	المستوى مليون دينار	التغير عن الشهر الأسبق مليون دينار	٪	التغير عن الأشهر الثلاثة السابقة مليون دينار	٪	التغير عن الأشهر الـ12 السابقة مليون دينار	٪
موجودات البنوك المحلية	47,293	533	1,1	559	1,2	3,212	7,3
المطالب على الحكومة	1,684	76ـ	4,3ـ	60ـ	3,5ـ	203ـ	10,7ـ
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	26,895	24ـ	0,1ـ	117	0,4	1,284	5,0
الموجودات الأجنبية	9,470	536	6,0	453	5,0	1,329	16,3
عرض النقد (M2)	29,541	645	2,2	880	3,1	1,794	6,5
ودائع القطاع الخاص	28,420	670	2,4	820	3,0	1,692	6,3
ودائع تحت الطلب	6,405	494	8,4	742	13,1	1,059	19,8
ودائع الادخار	4,324	30	0,7	118	2,8	487	12,7
ودائع لأجل وشهادات الايداع	15,419	74	0,5	65	0,4	47ـ	0,3ـ
ودائع بالعملات الأجنبية	2,272	72	3,3	105ـ	4,4ـ	194	9,3

أكثر من مليار دينار من الزيادة المحققة في الائتمان خلال العام 2012 تركز في التسهيلات الشخصية وحدها (باستثناء تلك الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية)، والتي ارتفعت بواقع 84 مليون دينار في شهر ديسمبر، وقد ارتفعت هذه الشريحة بنسبة 16,6٪ في العام 2012، ليصل متوسط الزيادة الشهرية فيها الى 87 مليون دينار خلال السنة، من ناحية أخرى، انخفضت التسهيلات الشخصية الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية بقيمة بسيطة بلغت 7 ملايين دينار في شهر ديسمبر، وأنهت العام 2012 بنمو بلغت نسبته 2,5٪.

وبين التقرير انه في الوقت نفسه، شهد الائتمان الممنوح إلى المؤسسات المالية غير المصرفية انكماشا بواقع 475 مليون دينار خلال العام 2012، ما عكس استمرار عزوف شركات الاستثمار عن الاقتراض (457 مليون دينار في العام 2011)، وقد كان الانخفاض الذي شهده شهر ديسمبر بقيمة 78 مليون دينار يمثل أكبر انخفاض شهري خلال عام.

ولفت الى ان القيمة المتبقية من صافي الزيادة في الائتمان خلال العام 2012 والتي بلغت 712 مليون دينار كانت من نصيب قطاع الأعمال من المؤسسات غير المالية، ويعتبر العام 2012 مقبولا نسبيا من ناحية النمو الذي يعود جزء كبير منه إلى القطاع العقاري والقطاع التجاري، وقد شهد هذا النمو من الائتمان تراجعا في الأداء في شهر ديسمبر حيث انخفض بنحو 30 مليون دينار، بسبب تراجع الائتمان الممنوح إلى القطاع التجاري.

وقال ان الميزانيات العمومية للبنوك شهدت توسعا بقيمة 3,2 مليارات دينار في السنة 2012، وبجانب الزيادة في الائتمان، ارتفعت الموجودات الأجنبية أيضا بقيمة 1,3 مليار دينار، في الوقت نفسه، ارتفعت الموجودات السائلة بقيمة 441 مليون دينار، كما ارتفعت موجودات البنوك الإجمالية خلال شهر ديسمبر بقيمة 533 مليون دينار، وتكاد تقتصر هذه الزيادة على الموجودات الخارجية.

من ناحية أخرى، ارتفعت الودائع الخاصة للمقيمين بنسبة 6,3٪ في العام 2012، أغلبها في الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير، وقد كان شهر ديسمبر شهرا قويا بشكل خاص حيث ارتفعت الودائع بقيمة 670 مليون دينار، وقد كانت الزيادة في الأغلب في الودائع تحت الطلب بالدينار (494+ مليون دينار)، كما شهدت الودائع لأجل والحسابات بالعملات الأجنبية زيادات أقل.

وأوضح ان أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار انخفضت ما بين 2 و3 نقاط أساس لمختلف الآجال خلال شهر ديسمبر، وبلغ متوسط أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر وثلاثة أشهر وستة أشهر واثني عشر شهرا 0,58٪ و0,82٪ و1,04٪ و1,28٪ على الترتيب.

المغرب والكويت توقّعان اتفاقية لتمويل مشاريع تنموية
البدر: 50 عاماً من علاقات التعاون مع المغرب لتمويل برامج التنمية الاقتصادية

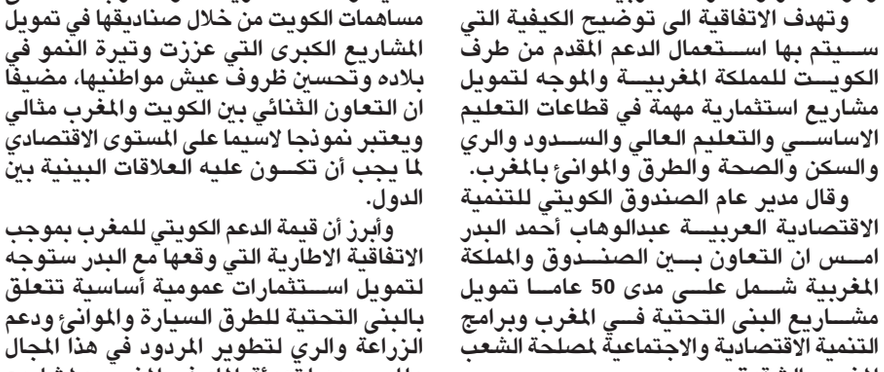
عبدالوهاب البدر في جانب من توقيع الاتفاقية

الرباط ـ كونا: وقّع المغرب والكويت امس اتفاقية اطارية لتمويل مشاريع تنموية في هذا البلد العربي بقيمة 250 مليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات والتي يقوم بإدارتها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ومثّل الكويت في مراسم التوقيع على هذه الاتفاقية مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب أحمد البدر ومن الجانب المغربي وزير الاقتصاد والمالية نزار بركة بحضور وزير التربية الوطنية المغربي محمد الوفا ووزير الاسكان والتعمير محمد نبيل بن عبدالله والوزير المنتدب المكلف بالموازنة ادريس الأزمي الادريسي بالاضافة الى سفيرنا المعتمد في الرباط شملان عبدالعزيز الرومي.

وتأتي هذه الاتفاقية في اطار تنفيذ بنود منحة الكويت للمغرب ضمن خطة مجلس التعاون الخليجي لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية في هذا البلد تساهم فيها الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والامارات العربية المتحدة.

وتهدف الاتفاقية الى توضيح الكيفية التي سيتم بها استعمال الدعم المقدم من طرف الكويت للمملكة المغربية والموجه لتمويل مشاريع استثمارية مهمة في قطاعات التعليم الاساسي والتعليم العالي والسدود والري والسكن والصحة والطرق والموانئ بالمغرب.

وقال مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب أحمد البدر امس ان التعاون بين الصندوق والمملكة المغربية شمل على مدى 50 عاما تمويل مشاريع البنى التحتية في المغرب وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الشعب المغربي الشقيق.

وأشاد البدر في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب التوقيع على اتفاقية تمويلية بمتانة علاقات التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة المغربية والتي ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تأطيرها بأكثر من 37 مشروعا بقيمة إجمالية قدرها 388 مليون دينار. وأوضح البدر أن الاتفاقية الموقعة تأتي في إطار تنفيذ منحة الكويت للمغرب ضمن خطة مجلس التعاون الخليجي لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية في المغرب تساهم فيها الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والامارات العربية المتحدة.

من جهته، وفي تصريح مماثل لـ «كونا» أشاد وزير الاقتصاد والمالية المغربي نزار بركة بمواكبة الكويت لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلاده والتي تعكس جودة العلاقات القوية بين البلدين الشقيقين والتي يرعاها بحكمة واقتدار صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد واخوه العاهل المغربي الملك محمد السادس.

وأكد أن الكويت كانت دائمة وفية لالتزاماتها المالية والاستثمارية نحو المغرب، لافتا الى مساهمات الكويت من خلال صناديقها في تمويل المشاريع الكبرى التي عززت وتيرة النمو في بلاده وتحسين ظروف عيش مواطنيها، مضيفا ان التعاون الثنائي بين الكويت والمغرب مثالي ويعتبر نموذجا لاسيما على المستوى الاقتصادي لما يجب أن تكون عليه العلاقات البينية بين الدول.

وأبرز أن قيمة الدعم الكويتي للمغرب بموجب الاتفاقية الاطارية التي وقعها مع البدر ستوجه لتمويل استثمارات عمومية أساسية تتعلق بالبنى التحتية للطرق السيارة والموانئ ودعم الزراعة والري لتطوير المردود في هذا المجال وللسدود لتعبئة الماء في المغرب ولمشاريع سكنية لتطوير السكن الاجتماعي وللتعليم الأساسي.

«الخليج» يعلن الفائزين في حساب الدانة

أعلن بنك الخليج في 17 فبراير الجاري عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة للفترة من10 فبراير إلى 14 فبراير. هذا وتمنح السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار لكل فائز يتم الإعلان عن اسمه في كل يوم عمل من أيام الأسبوع، والفائزون هم: خلف عبدالله إسماعيل محمد، وليد عبدالرضا خضير الحداد، هشام عباس هشام الجزاف، مصواط أرشد محمد أرشد، صباح خلف محمد العيد، رباب علي محمد مقيم، سليمان خالد يوسف الفليج، هنادي فاضل محمد الشطي، شادية أختار وهاب، محمد نهار محمد المطيري.

ويتضمن البرنامج الجديد لسحوبات الدانة المجدولة لعام 2013 سحوبات الدانة يوميا على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار (أيام العمل). أما السحوبات ربع السنوية على الجوائز الكبرى فستجرى كالعادة، حيث سيبدأ السحب ربع السنوي الأول في 28 مارس على ثلاث جوائز نقدية بقيمة (200 ألف د.ك، 125 ألف د.ك، و25 ألف د.ك) يليه السحب ربع السنوي الثاني الذي سيجرى في 27 يونيو على جوائز نقدية بقيمة (250 ألف د.ك.، 125 ألف د.ك. و25 ألف د.ك.) اما السحب ربع السنوي الثالث فسيقام في 26 سبتمبر على الجوائز التالية: (500 ألف د.ك.، 125 ألف د.ك. و25 ألف د.ك.) أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 9 يناير 2014 على الجوائز النقدية بقيمة 50 ألف د.ك. و250 ألف د.ك. كما سيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2013 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار.

هذا، ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج أنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال. فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

«دار مائدتي» تطلق «برادايس» في العقارات الكويتية والدولية

أعلنت شركة دار مائدتي للتجارة العامة والمقاولات عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الذي يقام خلال الفترة من 4 الى 7 مارس والذي تنظمه شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات في فندق الريجينسي. وستقوم الشركة بالاعلان عن طرح فلل في منتجع برادايس الاستثماري العالمي وهو مشروع يشمل كافة الخدمات الترفيهية والتجارية والصحية ومنتجع صديق للبيئة.

وأشارت الشركة إلى أن المشروع يقع في جمهورية جورجيا في شمال تركيا وهي من الدول ذات الاقتصاد التصاعدي وذات الطبيعة الخلابة والبيئة الصحية وهي من الدول المعروفة بالاستقرار السياسي.

وقد بدأت الشركة في عرض الفلل للاستثمار ابتداء من مطلع العام 2012 وقد تبدأ تسليم المرحلة الأولى في مارس 2013 مع استمرار بناء المرحلة الثانية علما بان المنتجع يتم بناؤه على أربعة مراحل والمرحلة الأولى هي المرحلة الذهبية. وقالت الشركة ان سكان المنتجع سيستمتعون بكافة الخدمات الفندقية والترفيهية وستخضع الفلل للتأجير الفندقي في حالة عدم استغلالها من قبل ملاكها وذلك مع شركة دار مائدتي، علما ان افتتاح المنتجع في يونيو 2013.

ولفتت الشركة إلى أن المشروع يعتبر من المشاريع النادرة في العالم لرخص سعر ضريبة الأرض والفيلا والصيانة وكون الفيلا ملكية كاملة للمشتري بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار بتأجيرها عن طريق إدارة المنتجع. وتابعت «مشروع برادايس يمتاز بالمواصفات الفندقية والجودة العالية وبأنه مشروع شامل واستثمار واعد للأسرة كون الفيلا لها عائد مالي مستمر».

واشنطن والشرق الأوسط.. وثورة النفط الصخري الأميركي

هل ستتخلى واشنطن عن انفاقاتها العسكرية في بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط بسبب ثورة النفط الصخري الزيتي من المصادر غير التقليدية في أراضيها؟ ليست هذه المسألة مهمة فقط بالنسبة للديبلوماسيين والعسكريين بقدر ما هي أهم بالنسبة لأسواق النفط العالمية، فمنذ 60 عاما اعتاد العالم على قيام واشنطن بدوريات وعمليات عسكرية في المناطق الغنية بالنفط.

فحسب التقديرات والدلائل التي تلوح في الأفق فإنه من الممكن ان تكون الإجابة بـ «نعم»، حيث ان واردات واشنطن من النفط الخام قد انخفضت لأدنى مستوياتها منذ 15 عاما لتصل إلى 7,7 ملايين برميل لليوم، وفي الوقت ذاته قام البنتاغون بتخفيض أعداد قواته إلى النصف من اثنين إلى واحد في منطقة الخليج ومنطقة مضيق هرمز احد أهم خطوط عبور صادرات النفط العالمية.

فكل هذا يدل على انه من الممكن ان تكون الإجابة بـ «نعم» ولكن بالنظر إلى ما قاله المنسق لشؤون الطاقة في وزارة الخارجية الأميركية كارلوس باسكال خلال مؤتمر عقد مؤخرا بأن واشنطن تتعامل مع السلع العالمية وأنه في حال عدم وجود أمن واستقرار في أي جزء من العالم فإن ذلك يرفع الأسعار العالمية لتلك السلع، مما يعزز امكانية ان تكون تلك الدلائل السابقة مضللة إلى حد ما.

وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة مازالت تستورد النفط من بلدان الخليج بما يقارب ما كانت تستورده من قبل في الماضي.

فوفقا لأحدث التقارير الشهرية الأخيرة لإدارة معلومات الطاقة الأميركية في هذا الشأن، فإن واشنطن مازالت تشتري 2,1 مليون برميل يوميا بما يعادل 25٪ من وارداتها من النفط الخام من المنطقة التي تضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين والعراق.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن واردات واشنطن من النفط الخام للشرق الأوسط قد انخفضت من ذروتها في العقد الأول لهذا القرن في حين انها لاتزال أعلى بكثير مما كانت عليه في أواخر تسعينيات القرن الماضي رغم انها شهدت التدخل العسكري لأميركا في المنطقة لرد العدوان العراقي الغاشم على الكويت، ذلك وفقا لمتوسط وإجمالي واردات أميركا للنفط.

كما استبعد رئيس مجلس ادارة شركة داتش شل جورما أوليلا خلال المؤتمر السنوي للأمن الذي عقد في ميونيخ الشهر الجاري ان نرى سيناريو تخلي الولايات المتحدة عن مصالحها في الشرق الأوسط.

فيما انه بالكاد تراوحت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من المملكة العربية السعودية ما بين 1,4 و1,6 مليون برميل يوميا خلال الأشهر الأخيرة والتي تتماشى مع متوسط السنوات الـ 25 الماضية عدا سنوات الذروة خلال عامي 1991 و2003 خلال الحربين مع العراق.

كما يذكر أن الرياض عززت انتاجها بشكل كبير لتعويض فقدان انتاج النفط من العراق للحد من الركود الحاد الناجم عن انخفاض واردات النفط لأميركا التي وصلت آنذاك إلى 0,7 مليون برميل لليوم خلال عام 2009.

في الواقع، فإن ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة قد تسمح لواشنطن بأن تقول وداعا لتدخلاتها السياسية والعسكرية في دول غرب أفريقيا تلك المنطقة التي تمثل لها الأقل بالنسبة لوارداتها من النفط من بين دول العالم.

حيث ان شحنات النفط من بلدان مثل نيجيريا وأنغولا فقد انخفضت للنصف نظرا لأن الإنتاج الأميركي من النفط الصخري الزيتي بنفس جودة ذلك النفط الذي تنتجه تلك البلدان نظرا لاحتوائه على نسب منخفضة من الكبريت.

● مدحت فاخوري

«الدولي» يستمر في خدماته الإلكترونية خلال عطلة الأعياد الوطنية

بنك الكويت الدولي

صرح بنك الكويت الدولي بأنه سيستمر في تقديم خدماته المصرفية الالكترونية المختلفة خلال عطلة الأعياد الوطنية، وذلك سعيا من البنك للتواصل الدائم مع عملائه ولتلبية احتياجاتهم في كافة الاوقات.

وأشار «الدولي» في بيان صادر عنه الى ان خدماته المصرفية الالكترونية ستكون متاحة على مدار الساعة حتى يتمكن عملاؤه من متابعة اعمالهم وانجازها دون تأجيل والمتمثلة في خدمة مركز الاتصال الهاتفية «الدولي وياك» على 1866866، وخدمة «الدولي موبايل» عبر الهاتف النقال «بلاك بيري» «آيفون»، وخدمة الرسائل القصيرة، وخدمة «تواصل مع الدولي» من أي هاتف نقال من دون الحاجة إلى استخدام الانترنت. هذا الى جانب خدمات الموقع الالكتروني www.KIB.com.kw، كما يوفر «الدولي» السيولة الكافية في جميع أجهزة السحب الآلي (ATM) والمنتشرة في كافة محافظات الكويت.

«الموانئ» تظهر دورها في الاقتصاد الكويتي

أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي بجناح مؤسسة الموانئ الكويتية والعاملين به المشارك في معرض الاستقلال 52 الذي تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي خلال الفترة من 21 الى 26 فبراير الجاري بارض المعارض الدولية بمشرف بالتعاون مع لجنة تنسيق وترتيب القطاع الخاص والأهلي للاحتفال بمناسبة مرور 52 عاما على استقلال الكويت و22 عاما على تحريرها و7 سنوات على تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في البلاد. وقال مسؤول لجنة الأعياد الوطنية في المؤسسة بدر الرشود ان وزير المالية اعجب بجناح المؤسسة المقام في جناح 6 بأرض المعارض، وسعادته بالكفاءات الكويتية بعد استماعه لشرح واف عن نشاط كل ادارة على حدة لاسيما ادارة الرافعات الجسرية.

واوضح الرشود في تصريح صحافي ان مشاركة المؤسسة في هذا المعرض المهم وبرعاية ذهبية من المؤسسة يأتي استجابة لتوجيهات مدير عام المؤسسة الشيخ د.صباح جابر العلي الصباح لاستعراض تاريخ المؤسسة في الكويت والتطور الذي حققته منذ تأسيسها الى اليوم ودورها بالاقتصاد الكويتي وتبيان دورها المحوري والرائد في هذا المجال عبر مسيرة مستمرة من العمل الدؤوب للسعي بالنهوض باقتصاد البلاد، بجانب التفاعل الرسمي والمطلوب في تلك المناسبات والتي تعكس اهم علامات التطور السياسي والتاريخي للكويت، بجانب كونه يمثل مناسبة مهمة وهي العيد الوطني للكويت وعيد التحرير.

واكد الرشود ان المؤسسة حريصة على التواجد في كل المناسبات لتوطيد علاقتها مع المواطنين، كما ستقوم بتوزيع العديد من الهدايا التي تظهر تاريخ المؤسسة. وأشار الرشود الى انه يوجد العديد من الموظفين ومن جميع ادارات وقطاعات المؤسسة للرد على استفسارات الجمهور بشأن الموانئ وكيفية دخول وخروج السفن وتحميل البضائع وغيرها من انشطة المؤسسة، موضحا ان الهدف من المشاركة هو توثيق مسيرة المؤسسة على مدى 30 عاما في تقديم خدمات متميزة من خلال النقلات النوعية التي تشهدها اجهزة المؤسسة، وكذلك ايجاد وسيلة اتصال مباشرة مع الجمهور.